MAX

SECURITY SOLUTIONS LTD.

شـركـة مـاكـس للحـلول الأمنيـة

ضباط أمن إسرائيلون

يخترقون العالم العربي من بوابة المال والأعمال

Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

التاريخ : ٢٠١٣/٥/٢١م

MAX
SECURITY SOLUTIONS LTD.
شـــركـــة مـــاكـــس للحـــلول الأمنيـــة

ضباط أمن إسرائيلون

يخترقون العالم العربي من بوابة المال والأعمال

مقدمة:

تعتبر بعض الشركات الأمنية متعددة الجنسيات ذات المنشأ الأجنبي أو الإسرائيلي رصيدا أمنيا استراتيجيا للكيان الإسرائيلي فهذه الشركات بعضها أسسها إسرائيليون داخل أو خارج فلسطين المحتلة عملوا سابقا في المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية والبعض الآخر أسسها أجانب في خارج فلسطين استقطبت إسرائيليين وفتحت فروعا لها في فلسطين المحتلة تعمل في أماكن حساسة في العالم مثل المطارات والموانيء، المفاعلات النووية، مراكز الشرطة ،الجامعات،وغير ذلك من الأماكن الخاصة والعامة التي تمكنها من جمع معلومات حساسة تتعلق بالأمن القومي لهذه الدول تفيد صانع القرار الإستراتيجي في إسرائيل.

في تقارير سابقة كشفت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا عن شركات كثيرة من هذا النوع مثل جي٤إس،آي سي تي إس،،آفكون جروب،بني طال،إتش بي للحواسيب، وغيرها من الشركات التي تعمل برؤوس أموال كبيرة وتستفيد من الأسواق العربية وفي نفس الوقت تقدم خدمات لجيش الإحتلال في السجون وعلى الحواجز وفي مدينة القدس المحتلة.

في هذا التقرير تقدم المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا معلومات عن شركة أمنية إسرائيلية تعمل في دول مختلفة من العالم هي شركة ماكس للخدمات الأمنية.

شركة ماكس:

تأسست الشركة عام ١٩٩٦م عليى يد ضباط سابقون عملوا في المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية من أبرزهم المدير التنفيذي للشركة نعوم شيلر الذي عمل في الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي لمدة ١٢ عام، ودور رافي مدير المعلومات وإدارة المخاطر في الشركة الذي خدم في الجيش الإسرائلي لمدة خمس سنوات، وكينون شاحر مدير العمليات في الشركة خدم في جهاز الشاباك وفي وزارة الخارجية،ودانييل نيسمان مدير استخارات إقليمي في الشركة خدم في وحدة النخبة للإستطلاع لمدة ثلاث سنوات ولازال ضابط احتياط نشط في وحدة الإستطلاع الشمالية، وإيال بن شاؤول المدير التنفذي لفرع الشركة في الهند وغيرهم الكثير ممن خدموا في الأراضي المحتلة.

يرجع تسمية الشركة بـ"ماكس" كما تقول الشركة وفاء لأحد رفاقهم في العمل وهو اسحق شيلر الملقب بالكود السري "ماكس" حيث عمل في القوات الخاصة الإسرائيلية ،الشاباك وجهاز الموساد والذي انتهت خدمته بمقتله في حادث تحطم طائرة عام ١٩٩٢م قرب باريس.

تقدم الشركة خدماتها في تشخيص المخاطر الأمنية للقطاع العام والخاص في أكثر من ٥٠ دولة ويتبع لها أكاديمية تقدم دورات أمنية في الحماية ومكافحة الإرهاب وإعداد القوات الخاصة.

يقع مقر الشركة الرئيس في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م ،ومع مرور الزمن افتتحت الشركة مقرات لها في إفريقيا تحديدا في مدينة لاجوس النيجرية وفي أوروبا افتتحت الشركة فرع في مدينة فيتشنزا شمال إيطاليا كما تنشط الشركة في آسيا عبر فرعها في مدينة مومباي الهندية،وحتى يكون عمل هذه الشركة يسيرا تقوم الشركة بتجنيد ضباط محليين عملوا في المؤسسات الأمنية والعسكرية ومن أبرز المستهدفين بالتجنيد أولئك الضباط الذين ينتمون إلى دول الإتحاد الأوروبي لسهولة تنقلهم وتقبلهم في دول العالم وعلى وجه الخصوص في الدول العربية .

تعتبر ماكس دول الشرق الأوسط بيئة تكثر فيها المخاطر الأمنية لذلك فهي توفر خرائط ديناميكية لعدد من الدول العربية تبين فيها المواقع الحساسة ،مراكز الشرطة ،المواقع العسكرية،السفارات ،المشافي ومن بين الدول العربية التي تركز عليها الشركة دول الخليج العربي عموما،مصر، العراق، تونس ،المغرب ،فلسطين المحتلة وغيرها من الدول .

إنتهاك سيادة الدول:

ومن الواضح أن للشركة عملاء على الأرض في دول عربية ففي منشورتها معلومات وصور مؤشر عليها أنها من مصدر يعمل مع الشركة داخل الدولة المعنية وأن هذه المعلومات ساعدت على وضع خطة الإخلاء، على سبيل المثال رئيس شركة تأمين عالمية يبعث برساله لمدير الشركة نوعم يشكره على إخلائه بحراسة أمنية من مصر بعد حدوث اضطرابات في بدايات عام ٢٠١١ ،ومدير آخر في شركة انشاءات يوجه شكره للشركة على عملية إمداد رائعة نفذتها الشركة في الوقت المناسب دون إعطاء أي تفاصيل أخرى في الحالتين.

لكن هناك وثيقة عبارة عن دراسة لتقييم عملية إخلاء قامت بها الشركة لسياح أمريكيين حيث تبين هذه الوثيقة بوضوح أن للشركة فرعا عاملا في جمهورية مصر العربية وأكثر من ذلك أن لها علاقات عمل مع جهات أمنية وعسكرية في مصر.

حسب الوثيقة في كانون الثاني عام ٢٠١١م ومع انطلاق الإحتجاجات في مصر وحدوث فوضى أمنية طلب العديد من الزائرين الأجانب إخلاءهم من مصر استجابت ماكس لهذا الطلب ووظفت خبرتها من عمليات سابقة بإخلاء مئات الوافدين الأجانب إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أحد طلبات الإخلاء الصعبة كما تقول الدراسة كانت تتعلق بـ ٣٨ طالب أمريكي علقوا قرب موقع أثري على بعد مئات الأميال من العاصمة المصرية القاهرة ، خلال ١٢ ساعة وضعت ماكس خطة لإخلاء الطلاب وتوفير وسائل نقل آمنه بقيادة فريق ماكس المصري و بالتعاون مع القوات العسكرية المصرية،خلال ذلك كانت شعبة الإستخبارات في ماكس تتابع الأمر حتى تم نقل الطلاب برا إلى مطار محلي وهناك وفرت الشركة طائرة خاصة لنقلهم

وبالنتيجة حسب الدراسة تم نقل الطلاب بسرعة وبأمان خارج مصر دون أن يتعرضوا لأي مساءلة قانونية.

تصميم وضعته الشركة على موقعها الخاص يحمل الكثير من المعاني

عمل معلن:

إضافة إلى ذلك فإن الشركة تؤكد عملها في بعض الدول العربية بتوفير حراسات لصيقة لرجال الأعمال وفرق العمل المختلفة عند زيارتها لدول محددة، من هذه الدول التي ذكرتها الشركة الأردن، العراق ، الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليبيا والجزائر،وتفتخر الشركة أنها توفر الحماية لشخصيات مهمه عند زيارتها للشرق الأوسط مثل حراسة فريق من الشركة لمرشح الرئاسة الأمريكي مت رومني.

مت رومني يرافقه حراس من شركة ماكس

خلاصة وتوصيات:

بالتأكيد إن الشركة تحرص على عدم نشر معلومات تفصيلية عن عملها في دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول العربية لما تعرفة الشركة من الحساسية التي يثيرها ارتباط المسؤولين في الشركة بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

إن توفير الأمن والأمان للشركات ولرجال الأعمال والمنشآت الحساسة أمر معتبر ومقدر وضروري وهو أمر يتعلق بالأمن القومي لكل بلد بل يتعلق بأمن الإنسانية جمعاء لكن أن تسمح هذه الدول لشركات أجنبية يقودها قتلة اكتسبوا خبرتهم من قتل وتعذيب الآخرين فهذا أمر يناهض القيم والأخلاق وهو بمثابة انتهاك فاضح للمواثيق والأعراف الدولية.

شركة ماكس كما هو واضح من أسسها ويقودها هم ضباط عملوا في جهاز الشابك والموساد والجيش الإسرائيلي في مواقع قيادية حساسة مما يدفع المرء لسيل من التساؤل كم فلسطينيا إمرأة، طفلا، شابا ،عجوزاً، قتلوا أواعتقلو أو عذبوا؟ هل كانوا عند خدمتهم في الأراضي المحتلة في نزهة أم كانوا يعملون على حماية المستوطين والتنكيل بالفلسطينيين بكل الأساليب والوسائل لدفعهم إلى ترك أرضهم ،ألا تعتبر هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية يجب أن لا يفلت مرتكبوها من العقاب؟!

إلى اليوم المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة وبدعم من دول كثيرة تلاحق النازيين على جرائم ارتكبوها في القرن الماضي وتمكنوا من جلب العديد من هؤلاء إلى المحاكمة رغم تقدمهم في السن،لكن عجز العالم عن جلب إسرائيلي واحد ارتكب أو لا زال يرتكب جرائم بحق الفلسطينيين،وأكثر من ذلك شرعت الأبواب لهؤلاء القتلة ليدخلوا الى دول العالم على صورة رجال أعمال في عملية منهجية للإفلات من العقاب.

ومخطيء من يظن أن هؤلاء بعد أن فرغوا من مهمتهم القذرة في الأراضي المحتلة وتأسيسهم لشركات أيا كان عنوانها قد قطعوا علاقاتهم وصلاتهم بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية فهم ماضون في خدمة الإحتلال كما يظهر من مراسلاتهم وكتاباتهم وملفاتهم الشخصية وفي سبيل ما يسمى أمن إسرائيل هم مستعدون للعبث بأمن الدول التي يعملون فيها كما فعلوا بفلسطين وأهلها.

إن رجل الأمن لا يستقيل هم لا زالوا جزءا لا يتجزأ من المشروع الصهيوني الذي يهدد العالم بأسره فهم متأهبون ورهن إشارة كيان مأزوم تهمه أن تعم الفوضى في العالم بكل أشكالها،من هنا يتوجب على الدول التي أعطت تصاريح لهذه الشركات بالعمل على أراضيها في المرافق العامة والخاصة أن تعيد حسابتها حفاظا على أمن مواطنيها أولا والسلم والأمن الدوليين ثانيا،على هذه الدول أن تضع نصب أعينها التجربة الأمريكية التي كانت رائدة في خصخصة الأمن القومي ثم ارتدت بعد أن تلقت ضربة موجعه،لا نريد أن نشغل أنفسنا بنظريات ترقى إلى مستوى المؤامرة فقبل أن تقع الكارثة ويبدأ الحديث عن مؤامرة دولية يتوجب منع ذلك من الأساس حيث لا مبرر إطلاقا لتسليم أمن البلاد والعباد لشركات أجنبية خاصة.

وإن نظرنا من حولنا وتساءلنا وعددنا عمليات التخريب والقتل المعروفة التي قامت بها إسرائيل عبر العالم ناهيك عن عمليات لا يعرف تفاصيلها أحد، وحوادث كثيرة حدثت في بلدان تعيش حالة من عدم الإستقرار لم يتم تحديد أسبابها ومسبباتها ولإسرائيل مصلحة في مضاعفة حالة عدم الإستقرار هناك،هل كل ذلك حدث بدون تعاون معلوماتي عملياتي مع عناصر تتمتع بحرية الحركة من خارج المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية أم أن هذه المؤسسات "سوبر" تتمتع بإمكانيات خارقة؟

إن من حق المواطنين على دولهم أن تمنع المجرمين بأغطية متعددة من التسرب إلى المرافق العامة والخاصة و يتعاظم هذا الحق عندما يتعلق الأمر بحماية المواطنين ممن خدموا الإحتلال الإسرائيلي.

إن ما يثير الدهشة والإستغراب أن العديد من هذه الدول تمتلك الخبرات الأمنية المؤهله والإمكانيات التي تجعلها في غنى عن خدمات ضباط خدموا في المؤسسات الأمنية والعسكرية والإسرائيلية.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو دول العالم العربي والإسلامي إلى مراجعة موقفها من هذه الشركات فإنه ورغم العلم بأنشطة هذه الشركات وخدمتها للإحتلال الإسرائيلي فإن هذه الدول لا زالت تسمح لها بالعمل في أراضيها أو تغض الطرف عنها.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الدول الإفريقية ودول الإتحاد الأوروبي والهند إلى تجريد هذا النوع من الشركات من الرخص التي مكنتهم من العمل في هذه الدول إذ أن الجرائم التي اقترفها هؤلاء إبان خدمتهم في المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية تشكل انتهاك جسيم للقانون الدولي ومن المسلم به أنهم يشكلون تهديد حال للأمن القومي في هذه الدول.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

٠٠٤٤٧٧٧٨٦٧٧١٣٢